الأخطاء المنهجية في كتابات العقلانيين المعاصرين في السنة النبوية

THE METHODOLOGICAL ERRORS IN THE WRITINGS OF THE MODERN RATIONALISTS IN THE SUNNAH.

أ. رابح بلخير Rabeh BELKHEIR
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة Univ. AMIR AEK CONSTANTINE
hamime1427@yaho.fr

Received: استلم: **Accepted:** قُبل للنشر:

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على دراسات بعض المنتبسين إلى التيارات العقلانية المعاصرة في السنة النبوية، حيث يكشف فيه الباحث عن بعض العيوب المنهجية التي لاحت له من خلالها، مبديا آثار تلك الآراء على الأحاديث النبوية وقواعدها، ينطلق البحث من إشكالية مفادها: ما هي أبرز المؤاخذات المنهجية التي وقع فيها الخطاب العقلاني المعاصر في دراسته للسنة النبوية؟

. كيف تعاملوا مع نصوص السنة، وكتب نقاد الحديث؟

. ما هي مصادر العقلانيين التي بنوا عليها نقدهم للسنة وعلومها؟

وتتمحور فكرته في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وقائمة جمعت شتات المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته المهمشة.

وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها:

1 – أن اعتماد التيار العقلاني في فهم الشرع كان على العقل المجرد دون مراعاة للنصوص والجمع بينها.

2 –آراء المستشرقين كانت من بين مصادر الاتجاه العقلاني المعاصر ما أثر آراء ه تجاه السنة النبوية.

3 – تخلي العقلانيين عن مصادر السنة الأصيلة، كشف عن أخطاء فادحة، وذلك بالحكم على الأحاديث بمجزافات بالغة.

الكلمات المفتاحية: العقلانيون؛ الاستشراق؛ الإسناد؛ قواعد النقد.

Abstract :

The research sheds the light on some studies of those who belong to the modern rationalism in the Sunnah of the prophet PBUH, determining some of methodological errors that have been shown to the searcher. Showing the effects of their points of view on the Ahadith of the Prophet PBUH and their rules.

The research starts from the following question: What are the most appearing methodological errors that the followers of the modern rationalism have made in their study to the Prophet's Sunnah PBUH?

- *How did they treat the texts of the Sunnah, and the books of Hadith criticisms?*
- *What are the rationalist' sources that they used to construct their criticism on the Sunnah and its sciences?*

The research is divided into five sections: an introduction and three chapters and a conclusion with a list of resources used by the researcher to refer the information in the text.

The key findings were:

1. *The rationalism relies to understand the Sharaa' on the mind without considering the texts and without using them at both.*
2. *Orientalists' points of view were part of the sources used by the followers of the modern rationalism movement, which affected its views towards the Sunnah.*

The giving-up of the rationalists to the sources of the pure/original Sunnah, revealed serious mistakes, that is through their very embarrassing judgments on the Ahadith.

Keywords : *Rationalism; orientalism; attribution; monetary rules.*

corresponding author: hamime1427@yaho.fr

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد:

فالمتأمل للحراك الفكري المعاصر يلمح وجود جمهرة من الباحثين الذين يوسمون بأنهم أصحاب نزعة عقلانية، هذه السمة التي صارت دافعا محفزا للكثير منهم للمطالبة بإعادة النظر في التراث الإسلامي خصوصا السنة النبوية الشريفة، وذلك من خلال الدعوة إلى التركيز على نقد متونها وعرضها على قواعد علمية أكثر عقلانية ونبذ النظر في الأسانيد لأنها أكبر فجوة تسربت بسببها الكثير من الأحاديث الموضوعة والتي هي في عداد الصحيح عند المحدثين، فانجر عن هذا التصور صدور دراسات جل مضامينها تعطي للعقل حيزا كبيرا، تفي بكبح جماح السائرين وفق قواعد النقد العتيقة، –على حد زعمهم–، غير أن هذه الدراسات ما لبثت أن كشفت عن عيوب وأخطاء منهجية وعلمية بالغة، تعود على علوم الحديث بالإبطال، ومن هنا جاء هذا البحث ليرصد بعض العيوب المنهجية دون العلمية، ويبين بعض الآثار المترتبة على هذه الأخطاء، كما يحاول البحث الكشف عن مدى عناية العقلانيين، بضوابط البحث العلمي، وقواعده في دراساتهم للسنة النبوية ونقدها، مستعينا في ذلك على كتب القوم وما تحمله بين طياتها من آراء حيال السنة النبوية.

كما ينطلق من إشكالية مفادها: ما هي أبرز المؤاخذات المنهجية التي وقع فيها الخطاب العقلاني المعاصر في دراسته للسنة النبوية؟

. كيف تعاملوا مع نصوص السنة، وكتب نقاد الحديث؟

. ما هي مصادر العقلانيين التي بنوا عليها نقدهم للسنة وعلومها؟

أما أهداف هذا البحث فيمكن إجمالها فيما يلي:

- إبراز مكانة العقلانيين في البحث العلمي.
- مدى التزامهم الحياد والموضوعية في دراسة السنة النبوية.
- الكشف عن العيوب المنهجية في كتابات العقلانيين المتعلقة بالسنة النبوية.

المبحث الأول– الاعتماد على آراء المستشرقين:

المطلب الأول تعريف الاستشراق.

الفرع الأول: تعريف الاستشراق لغة واصطلاحا:

كلمة الاستشراق مشتقّة من مادة "شرق"، يقال: شَرَقت الشّمس تَشرُق شُروقاً وشَرَقاً، أي: طلعت، واسم الموضع: الْمَشرِق[1].

وأشرقت أضاءت، والتّشريق: الأخذ في ناحية المشرق، وشَرّقوا: ذهبوا إلى الشَّرْق أو أتَوا الشرق، وقيل: الشّرق الشمس؛ فيُقال: طلعت الشرق، ولا يُقال غربت الشرق[2].

واستشرق على وزن (استفعل): من صيغ مزيد الفعل الثلاثي، فالهمزة والسين والتاء زوائد، ثم الفاء والعين واللام (شرق) أصل في الكلمة، وهذه الصيغة تدلّ على معان مختلفة، أهَمّها: الطلب والسؤال، وهو الغالب فيها[3]، وقد ذهب مؤتَمر المجامع اللغوية بالقاهرة إلى قياسها، فجعل المؤتمر صيغة "استفعل" قياسِيَّة كلَّما احتيج إليها في التعبير، حيث جاء في "مجلة المجمع اللغوي"[4]: «يرى المجمع أن صيغة (استفعل) قياسية؛ لإفادة الطلب والصيرورة».

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للاستشراق:

يعرفه الدكتور محمود حمدي زقزوق بقوله: هو «الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه، وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام، وهذا هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن في عالمنا العربي الإسلامي عندما يطلق لفظ ((استشراق ومستشرق))، وهو الشائع أيضاً في كتابات المستشرقين»[5] .

تعريف الموسوعة الميسرة في الأديان: «الاستشراق: تعبير يدل على الاتّجاه نحو الشرق، ويطلق على كل ما يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم.

---

(1) لسان العرب، ابن منظور ج5 ص912. وتاج العروس في جواهر القاموس، محب الدين مرتضى الزبيدي، ج13 ص237.

(2) لسان العرب، ج5 ص913 914. وتاج العروس، ج13 ص240 241.

(3) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، ج2 ص153 154. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق جاد المولى محمد أبو الفضل علي البجاوي، ج1 ص49.

(4) سنة 1353 1934، مجلد (1)، ص37.

(5) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود حمدي زقزوق، ص18.

ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته. ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامّة، وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة»[1].

المطلب الثاني: نماذج من تأثر العقلانيين بالمستشرقين في قضايا السنة:

كثيرة هي النماذج التي تصلح شاهدا على تأثر بعض أبناء المسلمين بفكر الاستشراق، وما يهمّني منها الإكثار، وإنما الإشارة التي تفي بالغرض في هذا الجانب، ليتبين لنا خطورة الأمر.

أولا: محمود أبو ريّة:

لقد تجرأ هذا الرجل على الكتابة في مواضيع خطيرة جدا، ودعواه في إثارتها، حرصه على بيان وجه الحق في مسائل بقيت خافية طوال عدة قرون، وذلك ضمن كتابه: أضواء على السنّة المحمّديّة.

ويكفي الكتاب ما قاله عنه مقدم الكتاب طه حسين: « وموضوع الكتاب خطير حقا وقيم حقا، لا يقف الناس عنده في هذه الأيام، وإنما يشفقون منه أشد الإشفاق، يخافون أن تَزِلَّ أقلامهم أو أن يثيروا سخط المحافظين الذين قرروا أن هذا النحو من العلم قد أصبح شيئا مقدسا أو كالمقدس لا ينبغي التعرض له إلا بالنقل والاستشهاد..»[2]، وقد زلت قدمه وتاه في العديد من القضايا التي أثارها في كتابه هذا، ومن تأمل هذا الأخير يظهر أثر المستشرقين فيه بتلميح وتصريح، أما التلميح فمقابلته بأصوله تطول، ويكفي أن أذكر ما صرح فيه.

1- ينقل من كتاب: جولد سهير "العقيدة والشريعة في الإسلام"، بقوله: « وإليك هذه الكلمة الصغيرة ننقلها من كتاب العقيدة والشريعة للمستشرق الكبير جولد سهير.." وهناك جمل أخذت من العهد القديم والجديد، وأقوال للربانيين

---

(1) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف مانع بن حمّاد الجهني، ج2 ص687.

(2) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، ص6، وقد حذف الكاتب أشياء من مقدمة طه حسين في طبعته الأخيرة ، ومن بينها هذا الكلام.

أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق الحديث...»[1].

2- يحيل أبو رية قراءه على كتب المستشرقين من أجل معرفة الإسرائيليات فيقول: « ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي ، فليرجع إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ وإلى كتب المستشرقين أمثال جولد سهير، وفون كريمر وغيرهما، فقد نقلت فيهما من هذه الإسرائيليات والمسيحيات أشياء كثيرة»[2].

ثانيا: أحمد أمين:

لقد سلك أحمد أمين مسلكا مغايرا لأبي رية، لأن الأخير كان لا يخفي نقله عن بعض المستشرقين دون أن يرى في ذلك أي غضاضة أو شبهة، أما أحمد أمين فإن أسلوبه مبطن، قد يحسب القارئ لكتبه أن تلك الأفكار من كيسه، وفي هذا يقول عنه الأستاذ صلاح الدين مقبول ما نصه: « وكان كاتبا بارزا سلك مسلك المستشرقين في شن الهجوم على السنة ودواوينها، وإثارة الشبهات حولها، مقنعا بستار العلم والبحث..»[3].

ولعلي أذكر قصة تنبئ عن هذا الأسلوب الذي أشار إليه الأستاذ صلاح الدين مقبول، ذكرها الشيخ مصطفى السباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، وهي كافية في التدليل على ما نحن فيه من بيان تأثر أحمد أمين بالمستشرقين.

قال الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: «ولما ثار النقاش حول الإمام الزهري عام: 1360هـ، قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر، وهو الذي أثيرت الضجة حوله: "إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، **فخير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين، ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها**

---

(1) المصدر نفسه: ص 190. ينظر: الأنوار الكاشفة للشيخ المعلمي: ص26، 92، 107، 140، 177. وكتاب دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين: محمد أبو شهبة، ص36، 37، 122، 139. والسنة ومكانتها في التشريع: مصطفى السباعي، ص353 408.

(2) المصدر السابق، ص191.

(3) زوابع في وجه السنة قديما وحديثا: صلاح الدين مقبول أحمد، ص75.

بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا في (فجر الإسلام) و (ضحى الإسلام)، هذا ما سمعته من الدكتور: علي حسن عبد القادر نقلا عن الأستاذ أحمد أمين»[1].

والأمثلة عن الأستاذ أحمد أمين في نقله عن المستشرقين كثيرة، قد أشار إليها ، الشيخ مصطفى السباعي والشيخ محمد عجاج الخطيب، والدكتور محمد أبو شهبة في بحوثهم التي دافعوا بها على السنة، ولكن الإشارة تكفي، ولمن أراد التوسع في بحث آرائه فليرجع إلى كتبه وما تكلم فيها، ثم ليقابلها بكتب العلماء الذين ذكرتهم.

ثالثا: طه حسين:

الأديب والكاتب الذي لقّب بعميد الأدب العربي، وصاحب كتاب على هامش السيرة، والذي استطاع أن ينشر فكره المستقى من أوربا، بواسطة كتاباته المنتشرة بشكل كبير جدا بين أوساط الشباب المثقف -أنذاك-، ولقد ظهر تأثّره بالمستشرقين جليا في كتاباته تلك.

يقول الرافعي: «نحن لا نرجع عن رأينا، في أن تقليد بعض المستشرقين هو الذي أفسد طه، فقد صحبهم وأخذ عنهم، ثم نزع إلى مذاهبهم وأقاويلهم، لأنه وإيّاهم سواء أو متقاربون في الرّكاكة وسقم الفهم، والوقوع بالبعد البعيد من أسرار الكلام العربي ومعانيه»[2].

ويقول الدكتور محمد فتحي عثمان، عن طه حسين ومن على طريقته في المنهج والتفكير: «كان جيل طه حسين ومنصور فهمي وتلاميذهما؛ من غلاة المشايعين للحضارة الأوربية الغربية وثقافتها خيرها وشرها، حلوها ومرّها، ما نحبُّ منها ونكره، ومن زعم غير ذلك فهو خادع أو مخدوع، كما عبَّر طه حسين في كتابه: "مستقبل الثقافة في مصر"، وكما عَبّرَتْ مذكرات زوجته الفرنسية التي نشرتها أخيرا»[3].

---

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي، ص266، ينظر أيضا: بيان الشبه الواردة على السنة قديما وحديثا، ردها ردا علميا صحيحا: محمد أبو شهبة، وهو كتاب ملحق بكتابه دفاع عن السنة: ص،252 388، زوابع في وجه السنة: صلاح الدين مقبول أحمد، ص75 79. السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، ص255 259، السنة المفترى عليها: سالم البهنساوي، ص263 266 292 295.

(2) تحت راية القرآن: مصطفى صادق الرافعي، ص141.

(3) مجلة العربي، عدد 252، تاريخ 1979م. ص35.

يقول أنور الجندي: «ويكاد طه حسين في كلّ أعماله الكبرى، أن يكون خاضعا للاستشراق متأثّرا به تابعا له، معليا من قدره، متحدّثا عن فضله على الأدب العربي والفكر الإسلامي»[1].

ثم أخذ أنور الجندي يعدّد المواطن التي خضع فيها "طه حسين" للمستشرقين فقال: «في كتابه "الشعر الجاهلي": أخذ نظريّته من مرجليوث، رأيه في" مع المتنبي": أخذه نظريّته من بلاشير، مذهبه في النقد: أخذ نظريته من تين، وبرودنير، بحثه عن ابن خلدون: أخذه من دوركايم..»[2].

وليس يخفى أثر طه حسين على المجتمع المصري، خصوصا وقد تبوّأ الرجل مكانة عالية ومناصب مهمة، ثم إن من طالع مؤلفاته التي انتشرت في الآفاق يلمس ما يذكر عنه.

رابعا: محمد حسين هيكل:

صاحب كتاب: حياة محمد ﷺ، والذي ألفه من أجل أن يُعَرِّفَ النَّاسَ بسيرة النبي ﷺ، غير أنه لم يسلم من تبعيته البارزة للمستشرقين في هذا الكتاب، بل ظهر تأثره بالاستشراق والمستشرقين أكثر من سابقيه، وما سطَّره في مقدمة كتابه هذا (حياة محمد)، يحث صراحة على متابعة الغرب والنهل من علومهم، ليس في العلوم الكونية، ولا التكنولوجية فحسب، وإنما في الفكر والأدب والفن، فقال: «وليس ريب في أن الشرق اليوم، في حاجة أشد الحاجة إلى النَّهل من ورد الغرب في التفكير، وفي الأدب والفن، فقد قطع ما بين حاضر الشرق الإسلامي وماضيه، قرون من الجمود والتعصب، غشّت على تفكيره السليم القديم، بطبقة كثيفة من الجهل وسوء الظن بكل جديد، فلا مفرَّ لمن يريد أن يصهر هذه الطبقة، من الاستعانة بأحدث صور التفكير في العالم، ليستطيع من هذه السبيل أن يصل بين الحاضر الحيّ، وثروة الماضي وتراثه العظيم»[3].

ولم يتوقف الأمر عند هذه الدعوة للنهل من علوم الغرب، بل ذهب يعلن صراحة بأن للغرب حق علينا – بعد أن ساموا تراثنا بالتشويه، والتشكيك في السنة النبوية – فيقول: «ومن الحق علينا للغرب: أن ما يقوم به علماؤه اليوم من

(1) طه حسين في ميزان العلماء والأدباء: محمود مهدي الاستانبولي، 385.
(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(3) حياة محمد: محمد حسين هيكل، ص36.

بحوث نفيسة في تاريخ الدراسات الإسلامية والدراسات الشرقية، قد مهدت لأبناء الإسلام وأبناء الشرق، أن يتزوَّدوا من هذه البحوث في تلك الدراسات»[1].

يترجم هيكل دعوته السابقة في ثنايا كتابه، بالنقل عن المستشرقين تصريحا تارة، وتلويحا أخرى، ولا يرى غضاضة في ذلك ولا حرج، لأنه يثق بصدق وجدِّيَّة بحوثهم، ومثالا على ذلك، تجده عند الكلام عن حادثة الإسراء والمعراج يعرض عن الروايات الصحيحة في كتب السنة، لكنه في المقابل ينقل عن المستشرقين فيقول: «سرد المستشرق دِرْمَنْجَمْ هذه القصة مستخلصة من مختلف كتب السيرة، في عبارة طلية رائعة هذه ترجمتها: "في منتصف ليلة بلغ السكون فيها غاية جلاله، وصمتت فيه طيور الليل وسكتت الضواري...استيقظ محمد على صوت يصيح به: أيها النائم قم، فإذا أمامه الملك جبريل وضاء الجبين أبيض الوجه كبياض الثلج، مرسلا شعره الأشقر واقفا في ثيابه المزركشة بالدُّرِّ والذَّهب، ومن حوله أجنحة من كل الألوان ترعش...فقيَّد محمد دابَّته وصلى على أطلال هيكل سليمان...وكانت السماء الأولى من فضّة خالصة، علقت إليها النجوم بسلاسل من ذهب... وفي هذه السماء ألقى محمد التحية على آدم...ورأى ملك الدمع يبكي على خطايا الناس، وملك النقمة ذا الوجه النحاسي، المتصرف في عنصر النار والجالس على عرش من لهب...وكان في السماء السابعة مقر العدل ملك أكبر من الأرض كلها، له سبعون ألف رأس، في كل رأس سبعون ألف فم، في كل فم سبعون ألف لسان، يتكلم كل لسان سبعين ألف لغة، من كل سبعين ألف لهجة، وكلها تسبِّح بحمد الله وتقدسه...»[2].

لقد أخذنا هذا المستشرق إلى عالم من الخيال، فساق لنا قصة إسراء النبي ﷺ على نمط القصص الخيالي، وكان الأولى بهيكل أن يستغني بكتب السنة التي ساقتها بأسانيدها الصحيحة إلى النبي ﷺ الذي ذكر لنا قصة رحلته إلى علياء

---

(1) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(2) المصدر السابق، ص203 204.

* لفتة: قال محمد حسين هيكل بعد سرده قصة الإسراء والمعراج من رواية هذا المستشرق: « هذه رواية المستشرق درمنجم عن قصة الإسراء والمعراج، وأنت تقع على ما قصَّه في كثير من كتب السيرة، وإن كنت تجد فيها جميعا خلافا يزيد أو ينقص في بعض نواحيها». ص205.

* التعليق: ومتى كان المستشرقون أصحاب رواية وأين؟! وأين نجد في كتب السيرة المعتمدة،"شعر جبريل الأشقر، ومن حوله أجنحة من كل الألوان ترعش"، أو"قيَّد محمد دابته وصلى على أطلال سليمان.."، أو ملك النقمة ذا الوجه النحاسي"..الخ.

السماء بلسان عربي مبين، وهو من هو في فصاحته وبيانه، ولا غرو فإنه أوتي صلوات ربي وسلامه عليه جوامع الكلم، ولكن تأثير الاستشراق على هيكل، أنساه الرجوع إلى كتب السنة.

وإن كان طه حسين وأحمد أمين وغيرهم، قد رضوا لأنفسهم بالتبعية لفكر المستشرقين تصريحا أو تلويحا، فإن المستشرقين قد رضخوا أمام بعض علمائنا الذين كانوا شامة في جبين العلم، واعترفوا أمامهم بالقصور دون رتبتهم.

يقول أنور الجندي « كان المستشرقون في الماضي يقفون من رجالنا موقف التلاميذ، أمثال أحمد زكي باشا، وأحمد تيمور، وعبد العزيز جاويش، وليراجع الباحثون مناقشة عبد العزيز جاويش في مؤتمر المستشرقين في الجزائر عام 1905م لأحد المستشرقين عن القرآن واللغة العربية، ثم تغيرت الخطط، فأصبح مثقفونا في جامعات أوربا تلاميذ للمستشرقين في دراستهم، وجاء بعضهم إلى مصر من بعد، فأعلى من شأن الاستشراق (يراجع مقدمة طه حسين لكتابه عن الأدب الجاهلي)، ومن المعروف أن طه حسين وزكي مبارك ومنصور فهمي، ومحمود عزمي كانوا تلاميذ لمستشرقين يهود هم: دوركايم، وليفي برايل، والأخير حرض منصور فهمي على معالجة موضوع تعدد زوجات الرسول ﷺ بأسلوب استشراقي»[1].

المبحث الثاني: الاعتراض على الأحاديث الصحيحة بالرأي والعقل:

المطلب الأول: إعلاء العقلانيين من شأن العقل وتقديمه على النقل:

وذلك بالاعتماد عليه كأصل في فهم النصوص وردِّها، إذ غاية أمرهم المحاولة الجادة من أجل الوصول إلى الفهم العصري لنصوص الوحي، وهذه النقطة هي قطب الرحى التي يدور عليها منهج أصحاب هذه المدرسة، فهم يستلهمون قوتهم الفكرية من العقل؛ يظهر هذا جليا في كتاباتهم التي يشيدون فيها بالعقل أَيَّمَا إشادة، وذَمِّ من يدعو إلى العناية بنصوص الوحي من غير إفراط في استخدام العقل، يقول الصحفي فهمي هويدي، واصفا مراعاة النصوص في تنزيل الأحكام الشرعية، بأنها "وثنية جديدة"، ما نصه: «ذلك أن الوثنية ليست فقط عبادة الأصنام فقط، فهذه صنيعة الزمن القديم، ولكن وثنية هذا الزمن صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز، في عبادة النصوص

(1) شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي: نور الجندي، ص88 89.

والطقوس..»[1]، ولست أدري هل عبادة العقل وتقديسه تعتبر وثنية أم لا؟ فإذا كانت مراعاة النصوص واعتمادها ضربا من الوثنية، فإن لنا أن نقول –على نسق فهمي هويدي دون أي تحفظ– أن الداعين «إلى تمجيد العقل، إنما هم في الحقيقة يدعون إلى تمجيد صنم سموه عقلا، وما كان العقل وحده كافيا في الهداية والإرشاد وإلا لما أرسل الله الرسل»[2].

فتقديسنا للنص إنما هو تقديس الوحي الذي فيه العصمة والتوفيق، وأي شيء نفع الكفار لما حكموا عقولهم ونبذوا الوحي، لم تنفعهم في شيء سوى أن عبّدتهم الأصنام.

ويرى حسن حنفي أن: «العقل أساس الشرع، وكلّ ما حسّنه العقل حسّنه الشرع، بل إن العقل، ما كان في حاجة الشرع، لأن الإنسان لا يحتاج إلى وحي، وما الوحي إلا لطف من الله وكرم منه، قد لا يحتاجه الإنسان لأن العقل فيه ما يغنيه»[3]

يقول محمد أحمد خلف الله: «إن الإنسانية قد بلغت سن الرشد، ومرحلة تحمل الأعباء، وليست في حاجة بعد اليوم إلى وحي من السماء»[4]، ويقول في موضع آخر من نفس المقال: «والقرآن الكريم ينهي وصاية السماء على الأرض...بأنها النبوة والرسالة...والقرآن الكريم كتاب نزل من السماء، ليحرر العقل البشري من القيود والأغلال التي كبلتها بها السلطات الدينية»[5].

ما كان الباحث يظن يوما أن ينهي أحد ما وصاية السماء على الأرض، فإذا كان الأنبياء وهم أكمل الناس عقولا، لا يتكلم الواحد منهم إلا بعد أن يأتيه الوحي، فما ظن الذين من دونهم.

فانجرَّ عن كل هذا إبعاد النصوص لمجرد الشك في وجود تعارض، يقول محمد عبده: «اتفق أهل الملة الإسلامية إلا قليلا ممن لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دَلَّ عليه العقل، وبقي في العقل طريقان: طريق التسليم

---

(1) وثنيون هم عبدة النصوص: فهمي هويدي، مجلة العربي، عدد 35، ص 34، كانون الثاني 1978.
(2) مقدمة تحقيق كتاب: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية، عبد الرحمن الوكيل، 21/1.
(3) قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، د.حسن حنفي، ص92.
(4) القرآن وتحرير العقل البشري: د. محمد أحمد خلف الله، مقال ضمن مجموعة مقالات لعدة مؤلفين مجموعة في كتاب بعنوان: كتاب القرآن نظرة عصرية جديدة، ص20.
(5) المصدر نفسه، ص24.

بصحّة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه، والطريق الثانية: تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة، حتى يتّفق معناه مع ما أثبته العقل»[1].

ويقول فتحي عثمان: « أنا لو خيِّرت بين ديني وعقلي، لآثرت عقلي لأنني قد أصبح به متديِّنا»[2].

ويرى حسن حنفي أن النصوص ليست حجة أمام العقل قائلا: «النصوص الشرعية ليست حجة والعقل أقوى في الاحتجاج منها»[3].

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله: «واعلم: أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسَّسُوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول، وأما أهل السنة؛ قالوا: الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بني على العقول لجاز للمؤمنين أن لا يقبلوا شيئا حتى يعقلوا»[4].

المطلب الثاني: نموذج عن اعتراض العقلانيين على النصوص – زكريا أورزون أنموذجا–

من أهم ما يلفت الناظر في كتابات العقلانيين أنهم يجازفون في نقد الأحاديث بأدنى شبهة تقع في نفوسهم، مثال ذلك ما ذكره الكاتب زكريا أوزون في كتابه "جناية البخاري"، وفي فصله الثالث، – تحت عنوان: الرسول والرأي الآخر– حيث أبدى الكاتب استغرابا من الأحاديث التي جاءت في قتل النبي ﷺ لبعض رؤوس الكفر الذين كانوا يؤذونه ويؤذون دعوته، وهم: كعب بن الأشرف[5]، وأبو رافع عبد الله بن أبي الحقيق[6]، وعبد الله ابن خطل[7]،

---

(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده: د.محمد عمارة، 282/3.
(2) التجديد في الفكر الإسلامي: عدنان محمد أمامة، ص392.
(3) المصدر نفسه، ص392.
(4) الحجة في بيان المحجة: أبو المظفر السمعاني، 320/1، 321.
(5) قصة قتله رواها: **البخاري**، كتاب الرهن، باب، رهن السلاح، رقم: 2375، كتاب الجهاد والسير، باب: الكذب في الحرب، رقم: 2867، باب الفتك بأهل الحرب، رقم:2868 ، كتاب المغازي، باب:قتل كعب بن الأشرف، رقم: 3811، **ومسلم**، كتاب الجهاد والسير، باب قتل كعب بن الأشرف اغوت اليهود، رقم: 1801، عن جابر بن عبد الله.
(6) قصة قتله رواها **البخاري**، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، رقم: 3813، عن البراء بن عازب.
(7) قصة قتله رواها **البخاري** في، كتاب الحج، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، رقم1947، عن أنس بن مالك.

حيث أمر النبي ﷺ بقتلهم جراء أذيتهم له وتحاملهم على الإسلام والمسلمين، ولكن الكاتب عدّ ما فعله هؤلاء تجاه رسول الله ﷺ، من قبيل حرية الرأي والتعبير، واعتبر إيراد البخاري لتلك الأحاديث من قبيل الإساءة لشخصية النبي ﷺ، فقال في توطئته لهذه الجزئية ما يلي: «احترام الرسول الكريم حرية الاعتقاد والتعبير والرأي عند الآخرين، وعمل في سبيل تحقيق ذلك تطبيقا لقول الحق في أكثر من موضع ومناسبة ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل: ١٢٥]، ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ﴾[النحل: ١٢٥]، ولكن هل أثبت الإمام البخاري ذلك في كل صحيحه أم أنه أظهر ما يغايره؟! هذا ما سيتم بحثه بشكل موضوعي وعلمي بعيدا عن العواطف والشعارات الجياشة»[1].

وبعد استعراضه لتلك الأحاديث الثلاثة وتقريبه لمعانيها للقراء، توصل الباحث بعد لأي ونصب، إلى النتيجة التالية: «يتضح تماما من الأحاديث الثلاثة الواردة سابقا، أن الرسول الكريم قد أمر بالتصفية الجسدية للمعارضة الفكرية له؛ وهو أمر لا يمكن قبول نسبته إلى المصطفى الذي أرسل رحمة للعالمين، والذي عفا عمّن حاول قتله، فما بالنا بمن خالفه الرأي والرؤيا؟ لذلك؛ **فعلى كل مسلم حر واع، رفض نسب مثل تلك الأحاديث إلى الرسول الكريم، وهي تسيء إلى العروبة والإسلام معا**، لأن من جرت تصفيتهم من العرب، الذين افتخر بهم الرسول، أو من أهل الكتاب الذين أمر الرسول باحترام شعائرهم ومعتقداتهم»[2].

إن النتيجة التي توصلت إليها دراسة الكاتب، تدل على تعتيم للرؤيا، من خلال إعطاء حقائق مغلوطة، مخالفة لما تحدثت عنه الأحاديث، كما فيها صرف للقارئ عن موطن النزاع بين النبي ﷺ وبين هؤلاء الخصوم، فمن الذي قال أن هؤلاء الثلاثة الذين أمر النبي ﷺ بقتهلم قد خالفوا الرسول ﷺ في الرأي والرؤيا؟ وأين في هذه الأحاديث ما يدلّ على رأي الكاتب؟.

ودلالة الأحاديث وسياقها يشير إلى قضية حساسة جدا، وهي القذف والشتم والتحريض على المسلمين والطعن في نبي الإسلام ﷺ، فهل هذه الأمور مما يقبل اختلاف الرؤى؟ وهل إذا تكلّم أحد في عرض أحد، نعتبره من الخلاف الذي لا يفسد للود قضية؟!.

(1) جناية البخاري، ص 57 58.
(2) المصدر نفسه، ص62.

وليستبين الكاتب خطأه، ويأخذ البحث سياقه الصحيح، أسوق قصة قتل كعب بن الأشرف من رواية أبي داود، كمثال من بين الأمثلة التي تطرق إليها الكاتب في نقده للبخاري حول هذه المسألة، لأن رواية أبي داود تكمّل مضمون رواية البخاري، وتبيّن سبب قتل النبي ﷺ لكعب بن الأشرف كواحد من أولئك الثلاثة، وأن ما بدر من ابن الأشرف ليس من قبيل الخلاف السائغ، وهذه الرواية كالتالي: «**عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ يَهْجُو النَّبِيَّ ﷺ وَيُحَرِّضُ عَلَيْهِ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَأَهْلُهَا أَخْلَاطٌ، مِنْهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ وَالْيَهُودُ، وَكَانُوا يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، فَأَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ بِالصَّبْرِ وَالْعَفْوِ، فَفِيهِمْ أَنْزَلَ اللهُ** ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ **[آل عمران: ١٨٦] الآية، فَلَمَّا أَبَى كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ أَنْ يَنْزِعَ عَنْ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدَ بْنِ مُعَاذٍ أَنْ يَبْعَثَ رَهْطًا يَقْتُلُونَهُ، فَبَعَثَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَذَكَرَ قِصَّةَ قَتْلِهِ، فَلَمَّا قَتَلُوهُ فزعَتِ الْيَهُودُ وَالْمُشْرِكُونَ فَغَدَوْا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا طَرَقَ صَاحِبَنَا فقتل، فَذَكَرَ لَهُمُ النَّبِيَّ ﷺ الَّذِي كَانَ يَقُولُ، وَدَعَاهُمْ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَهُ كِتَابًا، يَنْتَهُونَ إِلَى مَا فِيهِ، فَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً صَحِيفَةً**»(1).

ففي هذه الرواية إشارة إلى أن النبي ﷺ ما قتل كعبا، إلا بعد أن استنفد من الصبر أعلاه، قال الإمام الخطابي: «وكان كعب هذا قد لهج بسبّ النبي ﷺ وهجائه، فاستحقّ القتل مع كفره، بسبّه رسول الله ﷺ، وقد ذهب معنى ذلك على قوم، فتوهموا أن ذلك الصنيع من قتْله كان غدرا أو فتكا، وقد حرم رسول الله ﷺ الفتك»(2).

وقال عنه ابن حجر: «كان طويلا جسيما ذا بطن وهامة، وهجا المسلمين بعد وقعة بدر، وخرج إلى مكّة فنزل على ابن وداعة السهمي والد المطلب، فهجاه حسّان وهجا امرأته عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية فطردته، فرجع كعب إلى المدينة وتشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم»(3).

---

(1) رواه **أبو داود**، كتاب الخراج الفيء والإمارة، باب كيفية إخراج اليهود من المدينة، رقم: 3000، عن كعب بن مالك، صححه **الألباني** في صحيح سنن أبي داود: 249/2.

(2) معالم السنن: الخطابي، 337/2.

(3) فتح الباري: ابن حجر، 7/ 337

فهل مثل هذا يجوز السكوت عنه؟! فالذي يظهر من صنيع كعب، أنه قد أقذع في سب المسلمين، واستعدى على حربهم كفار قريش، وما زاد الأمر شدة، طعْنه في النبي ﷺ، وهذا الفعل وحده كفيل بأن يحكم عليه النبي ¢ بالقتل، قال القاضي عياض: «جميع من سبّ النبي ¢، أو عابه أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه، أو خصلة من خصاله، أو عرض به أو شبهه بشيء على طريق السب له، أو الإزراء عليه أو التصغير لشأنه، أو الغض منه و العيب له، فهو سابٌّ له و الحكم فيه حكم الساب، يقتل كما نبينه، و لا نستثني فصلاً من فصول هذا الباب على هذا المقصد، و لا نمتري فيه تصريحاً كان أو تلويحا، و كذلك من لعنه أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام و هجر، و منكر من القول و زور، أو عيّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غمصه ببعض العوارض البشرية الجائزة و المعهودة لديه، و هذا كلّه إجماع من العلماء و أئمة الفتوى، من لدن الصحابة رضوان الله عليهم إلى هلم جراً»[1].

إن سب النبي ¢ من أعظم الآفات جرما، ولا يشك عاقل ما لأثرها الشديد على قلوب المسلمين، فكيف يعتبرها أوزون من قبيل الخلاف في الرؤى؟ اللهم إلا إذا هان على أوزون وقوع هذه الأمور من كعب بن الأشرف وغيره في حق الرسول ¢ والصحابة، قال شيخ الإسلام: «لا ريب أن من أظهر لرسول الله ¢ من أهل الذمة وشتمه، فإنه يغيظ المؤمنين ويؤلمهم أكثر مما لو سفك دماء بعضهم وأخذ أموالهم، فإن هذا يثير الغضب لله والحمية له ولرسوله، وهذا القدر لا يهيج في قلب المؤمن غيظا أعظم منه، بل المؤمن المسدد لا يغضب هذا الغضب إلا لله، والشارع يطلب شفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم وهذا إنما يحصل بقتل الساب»[2].

وبعد أن ذكر القاضي عياض صور التطاول التي من الممكن أن تصدر من آحاد الأشخاص تجاه رسول الله ¢ قال: «الكتاب و السنة موجبان أن من قصد النبي ¢ بأذى أو نقص، معرضاً أو مصرحاً، -وإن قل- فقتله واجب، فهذا الباب كله مما عدّه العلماء سباً أو تنقصاً، يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم»[3].

---

(1) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، بحاشية أحمد الشمني، 214/2
(2) الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله الحلواني، ومحمد شودري، 46/2.
(3) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، 219/2.

ولا يخفى وعيد الله لمن رمى المؤمنات في أعراضهن بالعذاب واللعنة، فقال جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾﴾ [النور: ٢٣]، وسبب نزول هذه الآية كما رواه أبو إسحاق النيسابوري عن أبي حمزة الثمالي قال: «بلغنا أنها نزلت في مشركي أهل مكة إذ كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة مهاجرة، قذفها المشركون من أهل مكة وقالوا : إنما خرجت تفجر»(1).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقا: «فعلى هذا يكون فيمن قذف المؤمنات قذفا يصدهن به عن الإيمان، ويقصد بذلك ذمَّ المؤمنين لينفِّر الناس عن الإسلام كما فعل كعب بن الأشرف، وعلى هذا فمن فعل ذلك فهو كافر وهو بمنزلة من سب النبي ﷺ»(2).

أما الأمور التي حملها أوزون على الأحاديث المذكورة، من أنها تصف النبي بتصفية المخالفين والغدر، فإن العلماء قد أجابوا عنها، وفي ذلك يقول الخطابي مجيبا عن دعوى أوزون بقوله: «الفتك إنما هو فجأة قتل من له أمان، وكان كعب بن الأشرف ممن خلع الأمان ونقض العهد، وقد روي لنا في أمره قصة عن بعض من داخلته الشبهة، فتوهّم أن قتله كان غدرا»(3).

ومما جاء في هذا المعنى ما قاله المناوي: «وما روي من الفتك بكعب بن الأشرف وابن أبي حقيق وغيرهما، فكان قبل النهي أو هي وقائع مخصوصة بأمر سماوي لما في المفتوكين من الغدر وسب الإسلام وأهله»(4)، وإلى هذا ذهب ابن حجر في فتح الباري ، وبيّن سبب ذلك بقوله: «وإنما فتكوا به، لأنّه نقض العهد وأعان على حرب النبي ﷺ وهجاه»(5).

وجاء في شرح السنة للإمام البغوي، دفع لإيهام من ظن أن النبي ﷺ قتل كعبا غيلة، وأنه فتك به فقال: «قد ذهب بعض من ضل في رأيه، وزل عن الحق، إلى أن قتل كعب بن الأشرف كان غدرا وفتكا، فأبعد الله هذا القائل: وقبّح

---

(1) الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق، أبي محمد بن عاشور، مراجعة، نظيرالساعدي، 82/7.
(2) دقائق التفسير: ابن تيمية، ت. د محمد السيد الجليند، 458/2.
(3) معالم السنن: 337/2.
(4) فيض القدير: المناوي، 186/3
(5) فتح الباري، ابن حجر 6/ 160

رأيه من قائل، ذهب عليه معنى الحديث، والتبس عليه طريق الصواب، بل قد روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: "**الْإِيمَانُ قَيْدُ الْفَتْكَ لَا يفتِكُ مُؤمنٌ**"[1]، قال الإمام : والفتك أن يقتل من له أمان فجأة ، وكان كعب بن الأشرف ممن عاهد رسول الله ﷺ، أن لا يعين عليه أحدا ولا يقاتله، ثم خلع الأمان، ونقض العهد ولحق بمكة ، وجاء معلنا معاداة النبي ﷺ يهجوه في أشعاره، ويسبه فاستحق القتل لذلك»[2].

وبعد كل هذه النقول، يتضح لنا تحامل أوزون على البخاري، وأنّه جانب الصّواب في تخطئته له، وفي ختام هذه الجزئية يقول متهما البخاري بالعصبية: «وإذا كان الإمام البخاري قريب عهد من تلك القبلية والعصبية، ولم يجد في تقبُّل تلك الأحداث وإثباتها في صحيحه أيَّة غضاضة، فعلينا رفض قبولها كسنَّة نبوية، في أيامنا المعاصرة»[3].

بعد هذا فإن ما تمّ نقله يُعدّ آخر ما ختم به أوزون نقاشه لمسألة قتل النبي ﷺ لخصومه، فهل يلمح فيها القارئ شيئا من التحرير العلمي[4] أو الموضوعية، أو أي دليل يقيم به صلب دعواه؟.

المبحث الثالث – الادعاءات الخاطئة على المحدثين دون الرجوع إلى مصنفاتهم:

المطلب الأول: ادعاء أن المحدثين اعتمدوا على السند دون المتن:

يقول أحمد أمين: «وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي أو أن الحديث يشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، و لم نظفر منهم في هذا الباب بعشر

---

(1) رواه **أبو داود** في (السنن)، كتاب الجهاد، باب في العدو يؤتى غرة ويتشبه بهم حتى بنال الفرصة، رقم: 2769، عن أبي هريرة، صححه **الألباني** في صحيح الجامع رقم: 2802.

(2) شرح السنة: البغوي، ت. شعيب الأرنؤط، زهير الشاويش، 45/11.

(3) جناية البخاري، ص63.

(4) مع ما ادعاه الكاتب من تحرير علمي وموضوعي، بعيدا عن العواطف، ينظر ما قاله في ص58.

معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه –على جليل قدره، ودقيق بحثه– يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية، والمشاهد التجريبية على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال»[1].

ويقول ابنه حسين أحمد أمين: وهو يصف واقع النقد عند المحدثين بقوله: «وكان انتقاء البخاري للأحاديث الصحيحة– كما قلنا – **على أساس صحة السند لا المتن**، فالإسناد عنده وعند غيره" قوائم الحديث"، إن سقط سقط، **وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن!**، وقد أغفل مدونوا الحديث دراسة البواعث التي ربما دفعت مختلقي الأحاديث أو نقلتها إلى الاختلاق أو النقل، و لم يهتدوا بضوء حقائق التاريخ، **واهتموا بالإسناد على حساب التدقيق في المتن**، واستنكروا تشكك المرء في صحة حديث متين الإسناد ظاهرا، متى حوى متنه خرافة، أو تجافى مع المنطق أو التاريخ الثابت»[2].

يقول جمال البنا في كتابه الإسلام والعقلانية: «والحديث هو أكثر المواضيع نقلية، لأن محور البحث يكون عادة السند لا المتن، فمع أن المحدثين أَقَرُّوا أن سلامة السند لا يمكن أن تكون مبررا لقبول متن معلول، وأن من سمات الوضع في الحديث أن يكون المتن مخالفا لصريح العقل، إلا أنهم عمليا ركزوا الاهتمام على السند دون المتن، وعلم الحديث شاهد على ذلك...ولا بد أن نشهد لهم وهم أجيال تلو أجيال، أنهم أوفوا على الغاية، وحاولوا أن يسدوا كل المنافذ، ويلموا بكل الطوارئ، ولهم في هذا أفانين واصطلاحات وضوابط وحدود يضيق عنها المجال، ولكنها كلها في مجال السند والرجال، وليس المتن والمعنى»[3]، وبعد أن ساق البنا شروط الحديث الصحيح عند المحدثين كاملة، قال: «وكأن علماء الحديث وقد استغرقوا الجهد في التثبت من صحة السند والرواية، بمختلف الضمانات، لم يجدوا حاجة حتى لإلقاء نظرة على المتن وفاتتهم عشرات الأسباب، يمكن أن تطرأ على الحديث، مع وجود ضماناتهم تلك، وتكون مبررا لعدم الأخذ به...وكانت نتيجة هذا التركيز على السند إهمال المتن، فلم يروا أن مجافاة المتن للعقل أو الطبع السليم، أو

---

(1) فجر الإسلام: أحمد أمين، ص217 218.
(2) دليل المسلم الحزين: حسن أحمد أمين، ص70.
(3) الإسلام والعقلانية: جمال البنا، ص37.

حتى ما ينبغي للقرآن الكريم، ولرسوله من قداسة مبررا لنبذه، وهكذا أقروا أن النبي ﷺ قد سحر...ومعالجتهم للروايات التي نقلت هذا الزعم الأثيم، توضح هيمنة الإسناد»[1].

المطلب الثاني_ إثبات عناية المحدثين بالسند والمتن معا:

الفرع الأول_ صحة الحديث عند المحدثين بين المتن والإسناد:

إن المتتبع لكتب مصطلح الحديث ومصادره يجد أنهم لا يحكمون على الحديث بالصحة انطلاقا من صحة الإسناد فحسب، بل يتعدى الأمر إلى نقد المتون وتفحصها، فلا تلازم البتة عندهم بين الإسناد والمتن صحة وضعفا إلا بعد التمحيص الدقيق، يقول الإمام الصنعاني في توضيح الأفكار: «والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسَّن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى»[2].

وممّا يحسن إيراده في هذا السياق، أنه كما لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن، فكذلك لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن، ولا يستغرب هذا من منهج المحدّثين، لأن هذا العلم، ليس كالعلوم التجريبية التي تخضع لأحكام كلية أو أغلبية، وإنما هو صنعة لها آلياتها التي لا تدرك إلا بالتتبع المضني، ولهذا يقول المعلّمي: «أئمة الحديث قد يتبيّن لهم في حديث من رواية الثّقة الثّبت المتّفق عليه أنّه ضعيف، وفي حديثٍ من رواية من هو ضعيف عندهم أنّه صحيح، والواجب على من دونهم التسليم لهم»[3]

يقول ابن حجر: «لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره، أن يكون المتن المروي به أصح من المتن المروي بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول، أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الأول»[4].

---

(1) المصدر السابق، ص39.
(2) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، ت. صلاح بن عويضة، 211/1.
(3) التنكيل، 32/2.
(4) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر1/ 247 248.

إن ما ادعاه العقلانيون من كون المحدثين اعتنوا بنقد السند دون المتن، ليس إلا ترديدا لشبهات بعض المستشرقين[1]، الذين أقطع بسوء سريرتهم، لأنهم لو أرادوا الموضوعية كما يزعمون، لأوصلتهم الموضوعية إلى المنهج الصحيح الذي عليه المحدثون، وإلا فكيف تخفى عليهم عناية المحدثين الفائقة بالمتن، كما كانت عنايتهم بالسند؟.

قال الشيخ صبحي الصالح ﵀ متحدثا عن شبهات المستشرقين وأتباعهم: «عرضنا في "علوم الحديث" أهم الشبهات، وأتبعناها تحليلا وتدقيقا (ما وسعنا الأمر) لحقائق هذه العلوم، كما بسطها علماؤنا الأتقياء الأبرار، فلم نر حاجة– وقد اتضح هذا كله – إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة الأساسية التي تشغل بال المستشرقين ومقلديهم في ديارنا، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى، أو الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه، بل أرسلنا بحثنا على سجيته، وأجريناه إلى غايته، وجئنا هنا نتحدث في "الخاتمة" متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على الشكل، ويهمل المضمون، أو كما يقولون: يعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتون، وأقبلنا عليهم وعلى المخدوعين بهم، نؤكد أن ما استقيناه من كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لا نغفل واحدا من أمهاتها مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه أبدا، إنه عُنِيَ بالشكل، فما اتجهت عنايته إلا بالمضمون»[2].

وممن جلى طريقة المحدثين الدكتور مصطفى الأعظمي ' حيث يقول: «يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلّما تكلموا على المتون، أو بمعنى آخر: قلما استعملوا عقولهم في نقد المتون، والأمر على عكس ذلك إذْ ما من عملية نقد لنص إلا وقد استُعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتمادهم على العقل فقط في قبول

(1) يقول المستشرق (غاستون ويت): «وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض...لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن الرسول، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث، ومن الطبيعي أن يكونوا زادوا شيئا عليه، في أثناء روايتهم (لأنه كان بالمشافهة)، ومهما كان هذا الرأي صحيحا، فإن المسلمين يقبلون الحديث على أنه كلام صحيح» ينظر: التاريخ العام للديانات "الإسلام "، ص: 366، نقلا عن كتاب : السنة قبل التدوين، ص:254 255.

(2) علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، ص277.

الحديث أو رده إلا في النادر ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا، إذْ مِن المستحيل استعمال العقل –من الناحية العقلية نفسها– في تقويم كل حديث»[1].

ثالثا– الأمثلة على عناية المحدثين بنقد المتن:

من الأمثلة على عناية المحدثين بنقد المتون:

تتبع ابن حبان أحاديث ابن لهيعة، في كتابه المجروحين عند ترجمته له فقال: « قد سبرت أخبر ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به»[2].

وقال محمدُ بنُ إبراهيم بن أبي شيخ: «جاء يحيى بنُ معين إلى عفّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسا عَنْ حماد، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدرُ إلى البصرة فأسمع من التبوذكيّ، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى التبوذكي فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميّزَ خطأه من خطأ غيره فإذا رأيتُ أصحابه اجتمعوا على شيء علمتُ أنّ الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافه، علمتُ أنّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطىء عليه»[3].

قال المعلمي ﵀ في مقام رده على أبي ريَّة، حين ادعى هذا الأخير على أئمة النقد أنهم يعنون بالأسانيد أكثر من عنايتهم بالمتون: «من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل، وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: (حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع) وكثيراً ما يقولون في الراوي: (يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث) ومن أنعم النظر، وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان أكثر الأئمة قد راعوا في توثيق

---

(1) منهج النقد عند المحدثين، مع كتاب التمييز لصحيح مسلم، د.مصطفى الأعظمي، ص81.

(2) المجروحين: ابن حبان، 505/1.

(3) المصدر نفسه، 34/1 35.

الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث؛ نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبر، تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالباً بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل، وما يعلّ من الأحاديث في التراجم، تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: (منكر) أو نحوه، أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل في السند كقولهم: (فلان لم يلق فلاناً، لم يسمع منه، لم يذكر سماعاً، اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروى هذا موقوفاً وهو (أصح)، ونحو ذلك»[1].

رابعا– أمثلة على نقد المحدثين لمتون صحيحة الإسناد:

تزخر كتب الحديث بأمثلة كثيرة، تبرز عناية المحدثين بالمتن ونقده، وسيحاول الباحث أن يشير ببعض الأمثلة حتى يبين دقة منهجهم، وأنهم لا يغترون بالأسانيد ولو كانت صحيحة.

* جاء في ميزان الاعتدال في ترجمة: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي قال الذهبي: «وخرّج له الترمذي عن الوليد، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه بينا هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي فقال : يا رسول الله ، تفلت القرآن من صدري، قال: أفلا أعلمك كلمات تثبّت ما تعلمت في صدرك ! فقال : أجل..»[2] [الحديث]، قال الذهبي معلقا: « وهو – مع نظافة سنده – حديث منكر جدا في نفسي منه شئ»[3].

وقال عنه أيضا في المستدرك: «قلت: هذا حديث منكر شاذ، أخاف لا يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده»[4].

(1) الأنوار الكاشفة: المعلمي، ص256 257، ينظر أيضا: مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني، ت. المعلمي، ص7 9.

(2) ميزان الاعتدال: الذهبي، 302/3.

(3) المصدر نفسه، 302/3.

(4) المستدرك على الصحيحين وبذيله تلخيص الذهبي: الحاكم النيسبوري، 317/1.

* أخرج الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة حين دخوله على رقية بنت رسول الله ﷺ، وإخبارها إياه أنها كانت ترجل شعره ... الحديث، قال الحاكم بعده: «هذا حديث صحيح الإسناد واهي المتن، فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر و أبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر»[1]

* أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله في لسان الميزان في ترجمة: محمد ابن الحسن الباهلي، قال: «ورأيت له حديثا موضوعا بإسناد صحيح، ما فيه غيره»[2].

* قال الذهبي وهو يصف مستدرك الحاكم: « في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة»[3].

فهذه بعض الأمثلة التي ارتأيت أن أسوقها برهانا على اشتغال المحدثين بنقد المتن، ومن تتبع كتب العلل فسيجد من الأمثلة الشيء الكثير.

فلو راجع العقلانيون كتب الحديث لوجدوا من الأمثلة الكثيرة، ما يجعلهم يتراجعون عن هذه الفرية التي لا يتقبلها واقع المحدثين.

---

(1) المصدر السابق، 48/4.
(2) لسان الميزان: ابن حجر، 7أبو غدة، /69.
(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت. مجموعة من المحققين، بإشراف العلامة، شعيب الأرناءوط، 175/17.

الخاتمة:

إن أهم النتائج التي من الممكن أن نستشفها مما تم عرضه في فصول هذا البحث ما يلي:

1 – أن اعتماد التيار العقلاني في فهم الشرع كان على العقل المجرد دون مراعاة للنصوص والجمع بينها.

2 –آراء المستشرقين كانت من بين مصادر الاتجاه العقلاني المعاصر من الخلفية والتوجيه، وتحكما في آرائهم ومواقفهم تجاه السنة النبوية.

3 – تخلي العقلانيين عن مصادر السنة الأصيلة، كشف عن أخطاء فادحة، وذلك بالحكم على الأحاديث بمجازفات بالغة، أدت بهم إلى التشكيك في قواعد الأئمة في النقد، وفي مروياتهم.

4 – التوجيه العقلي للأحاديث النبوية، باعد بين مدلولاتها التي جاءت بها، وبين ما توصل إليه العقلانيون أثناء معالجتهم لفهمها، الشيء الذي أخرج مفاهيم جديدة تتعارض مع فهوم العلماء.

فهرس المصادر المراجع.

القرآن الكريم

1. آثار الإبراهيمي، محمد بن بشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، ط 1، 1997م.

2. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود حمدي زقزوق، دار المعارف – القاهرة، 1997.

3. الإسلام والعقلانية، تأليف: جمال البنا، دار الفكر الإسلامي القاهرة مصر، د ت ط.

4. أضواء على السنة المحمدية: محمود أبورية، دار المعارف–مصر، ط6، د.ت.

5. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط15، 2002م.

6. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، جمعها وحققها: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، ط1، 1972م

7. الأنوار الكاشفة لما في كتاب" أضواء على السنة " من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحي المعلّمي، المكتب الإسلامي–بيروت، ط2، 1405هـ- 1985م.

8. الأنوار الكاشفة لما في كتاب" أضواء على السنة " من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحي المعلّمي، المكتب الإسلامي–بيروت، ط2، 1405هـ- 1985م.

9. تاج العروس في جواهر القاموس، محب الدين فيض محمد المرتضى الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر – بيروت، ط1: 1414-1994.

10. التجديد في الفكر الإسلامي: د. عدنان محمد أمامة، دار ابن الجوزي، الدمام– المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ.

11. تحت راية القرآن: مصطفى صادق الرافعي، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط1، 1423هـ – 2002م.

12. تحت راية القرآن، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة العصرية - صيدا – بيروت، ط1 - 1423 هـ - 2002 م.

13. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: أبو إبراهيم، عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.

14. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، ط3، 1407 هـ- 1987م.

15. جناية البخاري -إنقاض الدين من إمام المحدثين-، تأليف: زكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى: كانون الثاني –يناير- 2004م.

16. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، ت: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي و محمد بن محمود أبو رحيّم، دار الراية، السعودية- الرياض. د.ط، د.ت.

17. حقيقة الحجاب وحجية الحديث، تأليف: محمد سعيد العشماوي، مؤسسة روز اليوسف، طبعة 2002م.

18. حياة محمد: محمد حسين هيكل، دار المعارف- مصر، ط16، د.ت.

19. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت، دار الكتب المصرية – القاهرة، 2000.

20. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد أبو شهبة، المكتبة العصرية - بيروت، 1989.

21. دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن – دمشق، ط2، 1404هـ.

22. دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، تأليف: حسن أحمد أمين، دار: موفم صاد للنشر، د ت ط.

23. ديوان المتنبي: دار بيروت- بيروت، د.ط، 1403هـ-1983م.

24. زوابع في وجه السنة النبوية قديما وحديثا، تأليف صلاح الدين مقبول، دار عالم الكتب، السعودية، دت ط.

25. السنة المفترى عليها: سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية، الكويت، ط2، 1401هـ-1981م.

26. السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة- القاهرة، ط2، 1488هـ-1988م.

27. السنة ومكانتها في التشريع، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي ودار الوراق. ط1، سنة 2000م.

28. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل بابي الحلبي، د.ط، د.ت.

29. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 1424هـ-2003م.

30. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1405 هـ- 1985م.

31. شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي، تأليف: أنور الجندي، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق، الطبعة الثانية: 1403هـ /1983م.

32. شرح السنة: أبو محمد الحسين البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ- 1983م.

33. شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1410هـ.

34. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، 1409 هـ - 1988 م.

35. الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن تيمية، دار ابن حزم - بيروت، ت. محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، ط1. 1417هـ.

36. صحيح ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ- 1993م.

37. صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، 1419هـ.

38. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، خدمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية" عيسى البابي الحلبي"، دار الحديث- القاهرة، ط1، 1412هـ-1991م.

39. طه حسين في ميزان العلماء والأدباء، إعداد وتقديم وتعليق: محمود مهدي الاستانبولي، المكتب الإسلامي، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.

40. طه حسين في ميزان العلماء والأدباء، إعداد وتقديم وتعليق: محمود مهدي الاستانبولي، المكتب الإسلامي، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.

41. علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط12، 1981م.

42. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

43. فجر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي- بيروت، ط10، 1969م.

44. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1391هـ- 1972م.

45. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1391هـ- 1972م.

46. القرآن وتحرير العقل البشري: د. محمد أحمد خلف الله، مقال ضمن مجموعة مقالات لعدة مؤلفين مجموعة في كتاب بعنوان: كتاب القرآن نظرة عصرية جديدة، د. م. ط.

47. قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر: د. حسن حنفي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

48. الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2002م.

49. لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن الكرم المصري، تحقيق عامر أحمد حيدر – مراجعة عبد المنعم قليل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1426-2005.

50. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1423هـ-2002م.

51. المجروحين من المحدثين: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض-المملكة العربية السعودية ط1، 1420هـ- 2000م.

52. مجلة الأزهر، ج25 ص173/ عدد صفر 1373، الموافق لـ: 10أكتوبر 1953م.

53. مجلة العربي: ص 144، عدد 82تاريخ: جمادى الأولى 1385هـ ، سبتمبر 1965م.

54. مـجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، عدد 252، تاريخ 1979م.

55. المستدرك على الصحيحين: الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت.

56. مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط1، 1419 هـ- 1999م.

57. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-لبنان، ط1، 1421 هـ - 2001م.

58. المصنف: أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2، 1403هـ.

59. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية – حلب، ط1، 1351هـ - 1932م.

60. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1414هـ-1996م.

61. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، 1399-1979.

62. المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق : صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، ط1 ، 1408هـ- 1988م.

63. منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي: د. أكرم ضياء العمري، مركز الدراسات والإعلام، دار إشبيليا- الرياض، ط1، 1417هـ- 1997م.

64. موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول: أبو العباس عبد الحليم ابن تيمية، خدمه: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1405هـ- 1985م.

65. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: مجموعة من الباحثين، إشراف ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط4، 1420هـ.

66. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، ط1، 1382هـ- 1963م.

67. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت.ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط1، 1404هـ/1984م.

